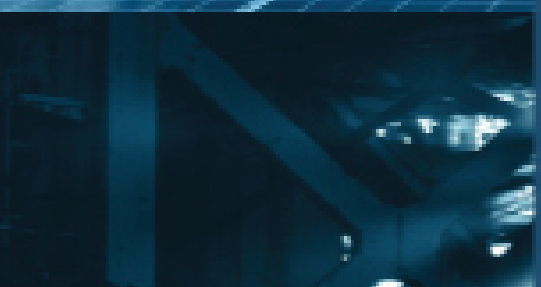

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢١ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

النفط يتراجع عن أعلى مستوياته في عدة أشهر وقوة الدولار تضعف الطلب

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الأربعاء، إذ أدى ارتفاع الدولار إلى كبح شهية المستثمرين بينما سحب المتعاملون بعض الأموال من على الطاولة بعد أن ارتفعت الخامات القياسية إلى أعلى مستوياتها في عدة أشهر في الجلسة السابقة.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 28 سنتا أو 0.3 بالمئة إلى 87.10 دولارا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أبريل، والتي تنتهي عند تسوية يوم الأربعاء، 47 سنتًا، أو 0.6٪، إلى 83.00 دولارًا للبرميل. وبلغ عقد خام غرب تكساس الوسيط الأكثر نشاطًا لشهر مايو 82.41 دولارًا للبرميل، بانخفاض 32 سنتًا.

وقالت تينا تنغ، المحللة المستقلة المقيمة في أوكلاند: «قد يكون جني الأرباح سببًا للحركة الهبوطية اليوم»، مضيفة أن ارتفاع الأسعار الأخير كان مدعومًا بتحسن توقعات الطلب وعلامات انخفاض العرض.

ومما أثر على معنويات المشترين الآسيويين، ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي للجلسة الخامسة على التوالي بعد أن أشارت البيانات الأخيرة إلى مرونة الاقتصاد الأمريكي. ويزيد ارتفاع الدولار من تكلفة النفط بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى، مما يضعف الطلب.

ويتطلع المتداولون إلى إعلان سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق يوم الأربعاء بحثًا عن إشارات على مسار سعر الفائدة لبقية العام. واستقر خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط عند أعلى مستوياتهما منذ أواخر أكتوبر في الجلسة السابقة حيث قام المشاركون في السوق بتقييم تأثير هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية على إمدادات النفط الخام.

وأفاد معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام والبنزين انخفضت الأسبوع الماضي، في حين ارتفعت مخزونات نواتج التقطير، وفقا للمصادر. وتوقع المحللين ارتفاع المخزونات بنحو عشرة آلاف برميل الأسبوع الماضي. ومن المقرر صدور بيانات المخزونات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وبحسب انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تستقر عند أعلى مستوى لها منذ أربعة أشهر ونصف، مع انكماش المخزونات الأمريكية. وانخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث ظل المتداولون حذرين قبل المزيد من الإشارات من بنك الاحتياطي الفيدرالي، على الرغم من أن العلامات المستمرة على قلة الإمدادات أبقت الأسعار بالقرب من أعلى مستوياتها في أربعة أشهر.

وارتفعت أسعار النفط الخام بشكل حاد في الجلسات الأخيرة وسط علامات متزايدة على نقص الإمدادات العالمية، خاصة بعد الضربات الأوكرانية على مصافي الوقود الروسية الرئيسية التي أدت إلى توقف الطاقة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول إلى أنهم سيخفضون الإنتاج في الأشهر المقبلة، مع الحفاظ على المنظمة أيضًا وتيرتها الحالية لخفض الإمدادات حتى يونيو.

وعلى صعيد الطلب، من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط الخام في الولايات المتحدة مع استئناف المصافي الكبرى الإنتاج بعد توقف طويل. كما شهد الطلب الصيني على الوقود تحسنا خلال عطلة العام القمري الجديد، على الرغم من تباطؤ وتيرة نمو واردات الصين من النفط.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات الخام الأمريكية انكمشت بمقدار 1.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، متجاوزة التوقعات بزيادة صغيرة. ومن المحتمل أن تمثل القراءة تراجعًا للأسبوع الثاني على التوالي في المخزونات الأمريكية، وتأتي وسط زيادة نشاط المصافي. ويشير الانخفاض المستمر في مخزونات البنزين أيضًا إلى تحسن الطلب على الوقود بعد هدوء الشتاء.

وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأمريكي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء. كما أدى الانخفاض المستمر في المخزونات الأمريكية إلى زيادة التوقعات بتقلص الإمدادات العالمية، خاصة وسط ارتفاع أسعار الغاز في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

وينتظر بنك الاحتياطي الفيدرالي ومؤشر مديري المشتريات المزيد من الإشارات الاقتصادية. وتركز أسواق النفط الآن بشكل مباشر على اختتام اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق من يوم الاربعاء، حيث من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير.

لكن أي إشارات بشأن تخفيضات أسعار الفائدة ستتم مراقبتها عن كثب، مع توتر المتداولين أيضًا بشأن تقليص توقعات خفض أسعار الفائدة بعد قراءات التضخم الأكثر سخونة من المتوقع خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وبعيدًا عن بنك الاحتياطي الفيدرالي، سيتم أيضًا إصدار سلسلة من قراءات مؤشر مديري المشتريات الرئيسة في الأيام

القبلة، ومن المتوقع أن تقدم المزيد من الإشارات على الاقتصاد العالمي.

وكانت أسعار النفط قد ارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عدة أشهر في إغلاق تداولات أمس الأول الثلاثاء، مع تقييم المتعاملين لكيفية تأثير الهجمات الأخيرة، التي شنتها أوكرانيا على مصافي التكرير الروسية، على إمدادات النفط العالمية، ليتحدد سعر التسوية لخام القياس العالمي برنت عند 87.38 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 31 أكتوبر. فيما أغلقت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 83.47 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 27 أكتوبر.

وكثفت أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية النفطية الروسية هذا العام، حيث استهدفت الطائرات بدون طيار سبع مصافي تكرير على الأقل هذا الشهر فقط. وأظهرت بيانات أن الهجمات أدت إلى توقف سبعة بالمئة أو نحو 370500 برميل يوميا من طاقة التكرير الروسية. وقال أليكس هودز، محلل الطاقة لدى ستون إكس، إنه في حين أدى انخفاض نشاط التكرير إلى زيادة صادرات النفط الخام الروسية، فإنه قد يؤدي أيضًا إلى تخفيضات في إنتاج النفط الخام حيث تواجه البلاد قيودًا على التخزين.

وكتب بيارن شيلدروب، محلل أبحاث بنك اس إي بي، أنه حتى لو لم تؤد الهجمات إلى خسارة مباشرة لإمدادات الخام الروسي، فلا يزال هناك تأثير غير مباشر على أسعار النفط من ارتفاع هوامش المنتجات المكررة.

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى يو.بي.اس «إن بيانات الطلب على النفط المفاجئة على الجانب الإيجابي، وتمديد تخفيضات أوبك+ الطوعية حتى نهاية يونيو، دعمت الأسعار». وأضاف: «من المرجح أن يتم تداول خام برنت في نطاق 80-90 دولارًا للبرميل هذا العام، مع توقعات نهاية يونيو عند 86 دولارًا للبرميل».

وقالت مصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي إن مخزونات النفط الخام الأمريكية انخفضت بمقدار 1.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 15 مارس. بينما توقع بعض المحللين ارتفاع المخزونات بنحو عشرة آلاف برميل الأسبوع الماضي.

ولاحظت «الرياض» تأثير عدة عوامل إيجابية وسلبية على تحركات أسعار النفط الخام هذا الأسبوع، إذ ادى تفاؤل أسواق النفط بالمزيد من الإمدادات من بعض المنتجين الرئيسين مثل روسيا وليبيا، إلى انخفاض الأسعار بشكل هامشي في تداولات الثلاثاء لكنها لا تزال محافظة على مستوى مرتفع فوق 86 دولارا للبرميل. ومن المتوقع نمو تدفقات روسيا وليبيا في الفترة القادمة، حيث تتوقع السوق ان يتجاوز إنتاج ليبيا من النفط 1.5 مليون برميل يوميا قريبا، بالإضافة إلى احتمالية أن تزيد روسيا صادراتها من النفط الخام بمقدار 200 ألف برميل يوميا في مارس الجاري.

وقد شهدت أسعار النفط الخام ضغوطات هبوطية واضحة خلال تعاملات السوق يوم الثلاثاء، بالتزامن مع تحسن معنويات الأسواق بشأن احتمالية أن يتعافى سوق النفط خلال الفترة المقبلة، خاصة بعد أن قال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، إن إنتاج بلاده من النفط الخام سيتجاوز 1.5 مليون برميل يوميا بحلول نهاية عام 2025، وذلك قبل أن يصل إلى مليوني برميل في غضون ثلاث سنوات، مما رفع الآمال بشأن احتمالية أن يشهد سوق النفط نموا في الإمدادات خلال الفترة المقبلة، بما أثر سلبا على تداولات أسعار النفط الخام.

وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت أسعار النفط الخام بشكل طفيف، خلال تداولات الأسواق، متأثرة من التوقعات بشأن احتمالية ارتفاع صادرات روسيا من النفط الخام خلال الفترة المقبلة، حيث كشفت مصادر أن صادرات النفط الروسية من موانئها الغربية تم تعديلها بزيادة بلغت 10% بشهر مارس، وسط تعطل مصافي التكرير، وقالت المصادر إن روسيا ستزيد صادراتها من النفط بنحو 200 ألف برميل يوميا مقابل الخطة الشهرية إلى 2.15 مليون برميل يوميا، وهذا الأمر دفع أسعار النفط للانخفاض خلال تعاملات اليوم. ومن ناحية أخرى، انخفضت أسعار النفط الخام أثناء التعاملات، وتجاهلت تصريحات وزير الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم، حول قيام الولايات المتحدة (أكبر مستهلك لخام النفط عالميا) بإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي من النفط الخام، وأن مخزونات النفط الأمريكية ضمن الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للبلاد بنهاية العام ستكون عند المستوى الذي كانت عليه قبل المبيعات الضخمة قبل عامين أو تتجاوزه، وهذا رفع الآمال بشأن احتمالية أن يشهد سوق النفط زيادة في الطلب الأمريكي خلال الفترة المقبلة، مما قلص من خسائر أسعار النفط الخام بالتعاملات.

وخلال تعاملات الأسواق العالمية يوم الثلاثاء، سجلت العقود الفورية لخام برنت انخفاضا بنسبة 0.09% ووصلت إلى 86.76 دولارا للبرميل، وكذلك، هبطت العقود الفورية لخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.11% وسجلت نحو 82.03 دولارا للبرميل. ورفع بنك مورجان ستانلي توقعاته لسعر خام برنت بمقدار 10 دولارات للبرميل إلى 90 دولارًا للربع الثالث من عام 2024، مشيرًا إلى تضييق توازن العرض والطلب بسبب التزام أوبك + وتقليص إنتاج روسيا من النفط بعد الهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار على مصافيها.

وخفض مورجان ستانلي توقعاته للإمدادات لأوبك وروسيا بمقدار 0.2-0.3 مليون برميل يوميًا للربع الثاني/الربع الثالث، حيث يرى عجزًا متواضعًا في الربع الثاني، يتزايد إلى عجز أكبر في الربع الثالث.

ورفع البنك أيضًا توقعاته لسعر خام برنت في الربع الأول إلى 85 دولارًا للبرميل من 82.5 دولارًا، وتوقعاته للربع الثاني إلى 87.5 دولارًا من 82.5 دولارًا، وبالنسبة للربع الرابع، يتوقع الأسعار عند 85 دولارًا مقابل 80 دولارًا سابقًا.

ويرى مورجان ستانلي أيضًا أنه بدلاً من علاوة المخاطر الجيوسياسية، لا يزال هناك في الواقع خصم صغير في سعر برنت مقابل خطر تدهور تماسك أوبك. وأضاف، «في كل شهر يظل فيه انضباط أوبك قائما، من المرجح أن يستمر سعر خام

برنت الثابت في اللحاق بالمخزونات والفروق الزمنية الموجودة بالفعل».

واتفق أعضاء أوبك+ بقيادة السعودية وروسيا في وقت سابق من هذا الشهر على تمديد تخفيضات إنتاج النفط الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الثاني. ولا يزال بنك مورجان ستانلي يتوقع نمو الطلب على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا هذا العام، وهو ما يزيد قليلا عن الاتجاه التاريخي للنمو، مدفوعا بوقود الطائرات والبتروكيميائيات، وعلى المستوى الإقليمي من قبل الصين والهند.

يوم «السعودية الخضراء» يعكس اهتمام المملكة بالبيئة

جدة - محمد حميدان

الرياض

أقر مجلس الوزراء في جلسته تحديد يوم «السابع والعشرين» من شهر مارس من كل عام يومًا رسميًّا لمبادرة السعودية الخضراء، وأكد عدد من المختصين على أهمية هذه الخطوة في تعبئة الموارد وشحن الهمم واستقطاب المزيد من الأفراد والشركات والهيئات في القطاع الخاص للإسهام بتحقيق المبادرة إضافة إلى رفع نسبة الوعي على النطاقين المجتمعي محلياً والعالمي بأهمية مبادرة السعودية الخضراء التي ينتظر إسهامها الفعال في مكافحة التغيير المناخي وتحسين جودة الحياة وحماية الكوكب للأجيال القادمة، كما أنه سيكون موعداً سنوياً يتم فيه تسليط الضوء على مختلف الإنجازات والمستجدات التي تطرأ على المبادرة.

وقال رجل الأعمال والناشط الاجتماعي الدكتور بدر مختار الشيباني «إن تخصيص يوم رسمي لمبادرة السعودية الخضراء التي تصنف في طليعة الجهود العالمية الرائدة المبذولة للتصدي لتأثيرات التغيير المناخي والحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض سيخدم المبادرة بشكل كبير بدء بأنه سيكون موعدًا سنويًا مثاليًا للتعريف والتثقيف بالأهداف التي تسعى إليها المبادرة وهي تقليل الانبعاثات الكربونية، والتشجير واستصلاح الأراضي، وحماية المناطق البرية والبحرية، إضافة إلى تعبئة الموارد وشحن الهمم واستقطاب المزيد من الأفراد والشركات والهيئات في القطاع الخاص للإسهام بتحقيق المبادرة التي تؤكد البيانات الرسمية بأن عدد المبادرات الفرعية التي أطلقت في سبيل تحقيق مستهدفاتها تجاوز الـ80 مبادرة تتضمن العدد من الأوجه المتنوعة التي تخدم تحقيق مستهدفات المبادرة كالتشجير وخفض الانبعاثات واستحداث المحميات وحماية التنوع البيولوجي».

بدوره رحب عضو جمعية الاقتصاد السعودية الدكتور عصام مصطفى خليفة بقرار مجلس الوزراء القاضي تحديد يوم «السابع والعشرين» من شهر مارس من كل عام يومًا رسميًّا لمبادرة السعودية الخضراء، مؤكدًا بأنه سيكون فرصة ستتكرر في كل عام لتسليط الضوء على المبادرة وإبراز النجاحات المتحققة والجهود الكبيرة التي تبذل لتحقيق مستهدفات المبادرات إضافة إلى توعية وتثقيف المجتمع وزيادة نسب المتطوعين المساهمين في إنجاح المبادرة التي حققت الكثير من النجاحات منذ إطلاقها في 2021م.

وتؤكد البيانات الصادرة من طرف مبادرة السعودية الخضراء، بأنها مبادرة وطنية طَموحة أطلقتها المملكة في عام 2021م بهدف مكافحة تغير المناخ ورفع مستوى جودة الحياة وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة. وتسعى المبادرة إلى حشد جهود كافة الجهات الفاعلة في المجتمع لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي خفض الانبعاثات، والتشجير، وحماية الأرض والطبيعة، وتعد المبادرة مسعىً يشمل جميع فئات المجتمع. وتهدف المبادرة إلى دعم الطموحات والأهداف المناخية الوطنية بالاعتماد على الخبرات والموارد المتاحة لدى حكومة المملكة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

«جيه بي مورجان»: طاقة التكرير الروسية المعطلة تضيف علاوة مخاطر 4 دولارات للبرميل

أسامة سليمان من فينا الاقتصادية

أكد بنك «جيه بي مورجان تشيس»، أن 900 ألف برميل من طاقة التكرير الروسية معطلة، ما يضيف علاوة مخاطر قدرها 4 دولارات للبرميل إلى أسعار النفط.

يأتي ذلك في وقت استمرت فيه تقلبات أسعار النفط الخام حيث أدى ارتفاع الدولار إلى كبح شهية المستثمرين بينما قام متعاملون آخرون بجني أرباح بعد أن ارتفاع الخامات القياسية إلى أعلى مستوياتها في عدة أشهر في الجلسة السابقة.

وتصعد أسعار النفط بشكل مطرد مع تعزيز الزخم هذا الأسبوع بضربات الطائرات دون طيار على مصافي التكرير الروسية في أوكرانيا.

وارتفعت أسعار الخامات المتوسطة المنتجة في خليج المكسيك الأمريكي حيث كرر مسؤولو الطاقة الأمريكيون خططهم لمواصلة تجديد براميل الاحتياطي الاستراتيجي خلال أشهر الصيف.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن الخطط المعلنة لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لمواصلة الشراء طالما بقي النفط عند 79 دولارا للبرميل أو أقل قد تواجه صعوبات حيث ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط للشهر الأول إلى ما يزيد على 83 دولارا للبرميل هذا الأسبوع.

وفي هذا الإطار، أكد مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، أن النفط الخام يتجه نحو تحقيق تقدم شهري ثالث بعد أن تحرر من النطاق الضيق الذي كان يتداول فيه طوال معظم العام وقد ساعدت قيود الإمدادات التي فرضتها «أوبك+» على تعزيز الأسعار حيث وعد العراق هذا الأسبوع بالالتزام بتخفيضات الإنتاج.

وأشار إلى أن إنتاج المصانع الصينية واستثماراتها نما بقوة أكبر من المتوقع في بداية العام وأن البلاد قامت بتكرير كمية قياسية من النفط الخام وفي الوقت نفسه في الولايات المتحدة دفع الاقتصاد الذي لا يزال قويا صناع القرار في بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى توخي الحذر بشأن الوقت الذي يمكنهم فيه البدء في خفض أسعار الفائدة.

من جانبه، ذكر سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أن نمو الطلب على الطاقة يعتمد إلى حد كبير على التكنولوجيا مع استيعاب الذكاء الاصطناعي وإطلاق مراكز البيانات المتعطشة للطاقة، لافتا إلى تأكيد المشاركين في أسبوع الطاقة الأمريكي «سيراويك» أن هناك دورا كبيرا لنمو الطلب على الطاقة الوقود التقليدي حتى في خضم نشر الطاقة المتجددة.

ونقل عن شركة «كونوكو فيليبس» إن نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي عام 2024 من المرجح أن ينخفض بنحو 300 ألف إلى 400 ألف برميل يوميا انخفاضا من نمو بحوالي مليون برميل يوميا عام 2023 حيث يبلغ إنتاج الولايات المتحدة الحالي نحو 13.3 مليون برميل يوميا وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

من ناحيتها، قالت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن هجمات الطائرات دون طيار الأوكرانية على مصافي النفط الروسية زادت من الضغوط على أسواق الوقود، ما أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام.

وعدت الارتفاع الذي شهده النفط الخام في الأيام الأخيرة تسبب في تحول عديد من مقاييس السوق الرئيسة إلى مؤشرات أكثر إيجابية بينما تشير فروق الأسعار الرئيسة إلى أن المتداولين يقومون بالتسعير في سوق أكثر صرامة.

وفيما يخص الأسعار، هبطت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 72 سنتا أو 0.82 % إلى 86.66 دولار للبرميل.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أبريل التي ينقضي أجلها عند تسوية اليوم الأربعاء، 84 سنتا، أو 1.01 %، إلى 82.63 دولار للبرميل.

وانخفضت العقود الآجلة الأكثر نشاطا لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم مايو 78 سنتا أو 0.94 % إلى 81.95 دولار للبرميل.

تراجع غير متوقع لمخزون النفط الأمريكي بمقدار مليوني برميل الاقتصادية

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اليوم استمرار تراجع مخزون النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي.

وذكرت الإدارة أن مخزون النفط تراجع خلال الأسبوع المنتهي في 15 مارس الحالي بمقدار مليوني برميل عن الأسبوع السابق الذي تراجع فيه بمقدار 1.5 مليون برميل. كان المحللون يتوقعون ارتفاعا طفيفا للمخزون خلال الأسبوع الماضي.

وبلغ مخزون الخام الأمريكي بنهاية الأسبوع الماضي 445 مليون برميل وهو ما يقل بنسبة 3 % تقريبا عن متوسط مستواه في مثل هذا التوقيت من العام خلال الـ 5 أعوام الماضية.

وأشارت إدارة معلومات الطاقة إلى تراجع مخزون البنزين بمقدار 3.3 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، في حين ارتفع مخزون المكررات النفطية بما في ذلك زيت التدفئة والديزل (السولار) بمقدار 600 ألف برميل خلال الأسبوع، لكنه ما زال أقل بنسبة 5 % عن متوسط المخزون خلال الأعوام الخمسة الماضية.

العراق يوقّع اتفاقاً مع «سيمنس» لاستغلال 120 مليون قدم مكعبة من الغاز في توليد الكهرباء

الشرق الأوسط

وقّع وزير الكهرباء العراقي زياد علي فاضل يوم الأربعاء اتفاقاً مع شركة «سيمنس» الألمانية في برلين لتحويل الغاز المصاحب إلى وقود لتوليد الكهرباء خلال ستة أشهر، وذلك بهدف تلبية احتياجات المواطنين بشكل مستدام وآمن، وفق بيان.

وقالت وكالة الأنباء العراقية إن الاتفاقية المبرمة مع «سيمنس» تتضمن استغلال نحو 120 مليون قدم مكعبة من الغاز خلال ستة أشهر، وكمية مماثلة إضافية خلال عام. وأضافت أن الغاز سيمثل لقيماً لازماً لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة ألفي ميغاواط.

وقال المكتب الإعلامي لوزير الكهرباء في بيان إن «الاتفاق يأتي كجزء من جهود الحكومة العراقية برئاسة محمد شياع السوداني لإنهاء ظاهرة حرق الغاز واستثماره بشكل فاعل في توليد الطاقة الكهربائية، وكذلك في إطار التزامها مقررات مؤتمر باريس للمناخ في الحفاظ على البيئة وتوفير مصادر الطاقة المتجددة».

أضاف أن «الاتفاق يتميز بسرعة التنفيذ، حيث يتضمن استثمار نحو 120 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز خلال فترة قصيرة تبلغ 6 أشهر، و120 مليون قدم مكعبة قياسية إضافية خلال فترة عام واحد، وسيتم الاستفادة من الغاز المنتج في إنشاء محطة كهربائية بطاقة 2000 ميغاواط، لتعزيز قدرات الشبكة الكهربائية وضمان استقرار ساعات التجهيز».

وتابع البيان، أن «الرئيس التنفيذي لشركة سيمنس للطاقة كريستيان بروخ، من جانبه، أشاد بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتجاوز التحديات والمعوقات التي واجهت قطاع الطاقة على مدى سنوات طويلة، مؤكداً، أن العراق نجح خلال الفترة القليلة الماضية في إنشاء العديد من مشاريع البنى التحتية التي ستسهم في بناء قدرات حقيقية لقطاع الطاقة في البلد».

27 مارس يوماً رسمياً لمبادرة «السعودية الخضراء» الشرق الأوسط

بات يوم السابع والعشرين من مارس (آذار) من كل عام، يوماً رسمياً لمبادرة «السعودية الخضراء»، وفق قرار صادر عن مجلس الوزراء، والذي يجسد حرص المملكة على تنفيذ مبادئ المبادرة التي تم إقرارها في اليوم نفسه، ولكن في عام 2021.

فقد كان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للسعودية الخضراء، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، أطلق في 27 مارس عام 2021، مبادرتين، الأولى «السعودية الخضراء» التي تستهدف توحيد جهود الاستدامة وتسريع وتيرة العمل المناخي في المملكة؛ والأخرى «الشرق الأوسط الأخضر» والتي تهدف إلى المساهمة في جهود مكافحة التغير المناخي من خلال رفع الغطاء النباتي في دول الشرق الأوسط، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية.

يقول وزير البيئة والمياه والزراعة عبد الرحمن الفضلي على منصة «إكس» في تعليقه على قرار مجلس الوزراء: «يُمثّل تخصيص مجلس الوزراء يوماً سنوياً لمبادرة السعودية الخضراء، ترسيخاً لاهتمام القيادة بقضايا البيئة محلياً ودولياً، ودعماً لنهج المملكة في قيادة الحقبة الخضراء، وضمان مستقبلٍ أكثر استدامة للأجيال القادمة».

وتعد مبادرة «السعودية الخضراء» الأضخم من نوعها في المنطقة؛ كونها ستغطي 40 مليون هكتار من الأراضي الصحراوية الشاسعة بـ10 مليارات شجرة لتحسين جودة الهواء، وستسهم في تقليل العواصف الرملية، ومكافحة التصحر، وخفض درجات الحرارة.

وتدعم مبادرة «السعودية الخضراء» طموح المملكة المتمثل في تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060، عبر تبني نموذج الاقتصاد الدائري للكربون. كما تعمل على تسريع رحلة انتقال المملكة نحو الاقتصاد الأخضر. وتسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف طموحة تتمثل في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030؛ وزراعة 10 مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة خلال العقود المقبلة؛ إضافة إلى حماية 30 في المائة من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام 2030، حيث تعمل على رفع مستوى جودة الحياة وحماية البيئة للأجيال القادمة في المملكة.

كما تسعى إلى تحقيق أهداف الاستدامة في المملكة من خلال تعزيز الاقتصاد الأخضر، حيث تم إطلاق أكثر من 80 مبادرة تمثل استثماراً مهماً تتجاوز قيمته 705 مليارات ريال (188 مليار دولار)، وكذلك تسريع الانتقال الأخضر والاضطلاع بدور رائد عالمياً في تطبيق نموذج الاقتصاد الدائري للكربون.

وتعمل على الإشراف على جميع جهود المملكة وتوحيدها لمكافحة تغير المناخ تحت مظلة واحدة وفق أهداف واضحة، توحيد جهود القطاعين الحكومي والخاص لتحديد ودعم فرص التعاون والابتكار.

وبالنسبة لمبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، فهي تهدف إلى التخلص من قرابة 700 طن من ثاني أكسيد الكربون، وزراعة قرابة 50 مليار شجرة، وزيادة المساحات الخضراء بالأشجار إلى 12 ضعفاً، واستصلاح أكثر من 200 مليون هكتار من الأراضي.

صناعة الفحم الصينية تتوقع تباطؤ الإنتاج في عام 2024

الشرق الأوسط

قالت مجموعة صينية لصناعة الفحم، الأربعاء، إن من المتوقع أن يرتفع إنتاج الفحم في الصين بمقدار 36 مليون طن متري، أو 0.8 في المائة، إلى حوالي 4.7 مليار طن في 2024، وهو أبطأ من نمو العام الماضي البالغ 2.9 في المائة.

ويأتي هذا التوقع على خلفية الإنتاج القياسي في عام 2023، عندما استخرج أكبر مستهلك للفحم في العالم 4.66 مليار طن من الفحم.

وقال فنغ هوامين، كبير المحللين في قسم الأبحاث في الجمعية الصينية لنقل وتوزيع الفحم، إن الجمعية تتوقع أن تنخفض أسعار الفحم المحلية بوتيرة متسارعة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الضعف في أسواق العقارات. وأشار فنغ إلى الأوامر الحكومية بتعليق مشاريع البنية التحتية في بعض المقاطعات المثقلة بالديون، بوصفها أحد الأسباب الرئيسية للضغط على الأسعار.

وتباطأت الانخفاضات في الاستثمار العقاري والمبيعات في الصين وسط جهود الحكومة لوقف الانكماش الذي طال أمده في هذا القطاع، لكن المحللين كانوا حذرين من وضع حد للألم في أسواق الإسكان الهشة حتى الآن.

وقال فنغ إن الإنتاج من المصادر غير الأحفورية سيزيد من الضغط على الإنتاج الحراري هذا العام، حيث من المتوقع أن ينمو إنتاج الطاقة بما يتماشى مع توقعات النمو الاقتصادي بنسبة 5 في المائة. وأضاف: «يعتقد جزء كبير من مؤسسات التنبؤ أن توليد الطاقة الكهرومائية سيشهد تحسناً واضحاً هذا العام»، مضيفاً أن زيادة تركيبات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكن أن تساعد في معالجة حوالي 70 في المائة من النمو المتوقع في الطلب على الطاقة.

وأدت الظروف الشبيهة بالجفاف في مناطق التوليد الرئيسية إلى تسجيل الصين انخفاضاً مثيراً للقلق في إنتاج الطاقة الكهرومائية في آسيا العام الماضي، حيث انخفض إنتاجها بأكبر وتيرة منذ عقود.

وقالت مصادر مطلعة على الأمر إن بعض عمال المناجم أوقفوا الإنتاج لفترة أطول بعد عطلة السنة القمرية الجديدة. وقال فنغ إن بعض المناجم معرضة بالفعل لخطر تجاوز حدود التخزين الخاصة بها بسبب ارتفاع مستويات المخزون.

وبشكل منفصل، قال فنغ إنه من المتوقع أن يخفض شانشي، أكبر مركز لإنتاج الفحم، الإنتاج بمقدار 40 مليون طن هذا العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى سلسلة من الحوادث في الماضي القريب.

وشهدت مقاطعة شانشي ارتفاعاً في الوفيات المرتبطة بحوادث المناجم بنسبة تزيد على 50 في المائة في عام 2023، مما دفع هيئة تنظيم سلامة التعدين إلى إصدار إشعار الشهر الماضي يطلب من المناجم الحد من الإنتاج الزائد لمنع وقوع الحوادث.

ومع ذلك، قال فنغ إن استخدام الصناعات للطاقة خلال الشهرين الأولين من عام 2024 نما بنسبة مرتفعة بشكل مدهش بلغت 9.7 في المائة، وهو اتجاه قد يدفع المخزونات إلى الانخفاض إذا استمر.

الصين تستعد لتسجيل واردات نفطية قياسية من روسيا في مارس

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات يوم الأربعاء أن روسيا ظلت أكبر مورد نفط للصين في الشهرين الأولين من العام الحالي. إذ ارتفعت واردات الصين من روسيا، بما في ذلك الإمدادات عبر خطوط الأنابيب والشحنات المنقولة بحراً، بنسبة 13 في المائة على أساس سنوي، إلى 17.72 مليون طن متري، أو 2.16 مليون برميل يومياً خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى فبراير (شباط)، وفقاً لبيانات من الإدارة العامة للجمارك.

وكانت روسيا أكبر مورد للصين طوال عام 2023؛ حيث شحنت أكثر من 107 ملايين طن، أو 2.14 مليون برميل يومياً، على الرغم من العقوبات الغربية والحد الأقصى للأسعار بعد الحرب الروسية على أوكرانيا عام 2022، وفق «رويترز».

وفي الوقت نفسه، أظهرت بيانات تتبع الناقلات من «كبلر» أنه من المتوقع أن تستورد الصين كميات قياسية من النفط من روسيا في مارس (آذار)؛ حيث يقوم أكبر مستورد للخام في العالم بتصفية الشحنات التي تتجنبها الهند، حسبما ذكرت «بلومبرغ».

ومن المتوقع أن تستقبل الصين هذا الشهر ما يصل إلى 1.7 مليون برميل يومياً من الخام الروسي، إذ تتجه شركات التكرير إلى استيراد كميات قياسية من خام سوكول الروسي الذي ابتعدت الهند عنه في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن تصل واردات الصين من سوكول إلى مستوى قياسي عند 379 ألف برميل يومياً في مارس، أي ثلاثة أضعاف واردات فبراير من هذا النوع الروسي، وفقاً لبيانات «كبلر».

وبالتنسيق مع أعضاء «أوبك بلس» الآخرين، اختارت روسيا المضي قدماً في خفض طوعي لإنتاج النفط الخام بمقدار 300 ألف برميل يومياً، في الربع الأول من العام، لدعم أسعار الطاقة. وستخفض البلاد إنتاجها وصادراتها النفطية بمقدار 471 ألف برميل يومياً إضافية في الربع الثاني.

وقالت شركة «فورتيكسا» لاستشارات السلع، قبل صدور بيانات أول شهرين من العام، إن تدفقات خام البلطيق والقطب الشمالي الروسية شهدت الحد الأدنى من الاضطرابات بسبب هجمات المتمردين الحوثيين في البحر الأحمر، في حين شهدت شحنات «إيسبو» اهتماماً متزايداً من المصافي المستقلة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية البديلة.

ومع تجنب كثير من المشترين الدوليين، تم تداول النفط الخام الروسي بتخفيضات كبيرة مقارنة بالمعايير الدولية، خلال معظم العام الماضي. وتآكل هذا الخصم تدريجياً مع دخول مزيد من مصافي التكرير إلى السوق، مع عرض «إيسبو» للتحميل في فبراير بسعر ناقص 50 سنتاً إلى زائد 50 سنتاً، مقابل «آي سي آي برنت»، مقابل خصم يتراوح بين 6 و8 دولارات في العام السابق، وفقاً لمصادر تجارية.

وبلغ إجمالي الواردات من السعودية، أكبر مورد للصين سابقاً، 13.49 مليون طن، أو 1.64 مليون برميل يومياً، بانخفاض 3 في المائة عن الفترة نفسها من عام 2023. وارتفعت واردات الفترة من يناير إلى فبراير من ماليزيا، وهي نقطة إعادة الشحن للشحنات الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا، بنسبة 69 في المائة على أساس سنوي إلى 8.93 مليون طن، أو 1.09 مليون برميل يومياً. كما استحوذت البيانات الجمركية على شحنة نادرة تبلغ 352 ألفاً و455 طناً من الخام الفنزويلي في فبراير، وسط تخفيف مؤقت للعقوبات الأميركية على كراكاس، على الرغم من أنه قد تتم إعادة فرضها في أبريل (نيسان). ولم تسجل الجمارك أي واردات من إيران.

إضافة إلى ذلك، قالت مجموعة صينية لصناعة الفحم، يوم الأربعاء، إنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج الفحم في الصين بمقدار 36 مليون طن متري، أو 0.8 في المائة، إلى نحو 4.7 مليار طن في عام 2024. وقال فنغ هوامين، كبير المحللين في قسم الأبحاث في جمعية نقل وتوزيع الفحم الصينية، إن الجمعية الصينية لنقل وتوزيع الفحم تتوقع تسارع الانخفاض المستمر في أسعار الفحم المحلية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الضعف في أسواق العقارات.

ويتوقع فنغ أن يخفض مركز إنتاج الفحم في شانشي إنتاجه هذا العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى سلسلة من الحوادث في الماضي القريب. وقال إن كثيراً من منتجي الفحم يبطئون الإنتاج حالياً بسبب ارتفاع المخزونات.

التحول العالمي للطاقة مستمر لكن التخلص من النفط خيال

غالب درويش
اندبندنت

ملخص
في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول الاستخدام العالمي للفحم إلى مستوى قياسي في 2023 مع استمرار قوة الطلب في الاقتصادات الناشئة والنامية

تشغل قضية أمن الطاقة العالمي الأوساط الدولية في الآونة الأخيرة باعتبارها ركيزة رئيسة لأمن العالم، وسط مطالب بوضع مسار جديد وواقعي للتحول نحو طاقة مستدامة، بينما ما زال العالم غير قادر على الاستغناء عن الوقود الأحفوري، مع تزايد الاعتماد بصورة أكبر على الفحم والنفط، فيما يرى محللون أن «التحول العالمي للطاقة يتقدم ولكن بخطى السلحفاة».

وفي هذا الصدد، أكد رئيس شركة أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين حسن الناصر، في كلمة خلال مؤتمر أسبوع سيرا 2024 الذي استضافته مدينة هيوستن في ولاية تكساس الأميركية، الحاجة الملحة إلى وضع مسار جديد واقعي وعملي لتحوّل الطاقة يشمل النفط والغاز ومصادر الطاقة الجديدة.

وصف الناصر التخلص التدريجي من النفط والغاز بأنه نوع من الخيال، قائلاً إن الجداول الزمنية الحالية لتحول الطاقة «ضرب من الخيال»، مما يستدعي «إعادة ضبط» لخطط الاستبدال السريع للوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة.

وأشار إلى أنه من الواضح جداً أن استراتيجية التحول الحالية «لم تحقق نجاحاً في معظم المجالات، نظراً إلى أنها تواجه خمس حقائق صعبة تنبغي مراعاتها لضبط مسار تحول الطاقة».

وتشمل هذه الحقائق ضرورة إعادة ضبط الجهود العالمية من أجل تحقيق الطموحات في شأن المناخ، وعدم قدرة مصادر الطاقة البديلة المطروحة حتى الآن على أن تحل بالمستوى الكافي محل المواد الهيدروكربونية، والكلف الباهظة المرتبطة بمصادر الطاقة البديلة، والمتطلبات المتزايدة من الطاقة في الجنوب العالمي، وخامساً إمكان تحقيق مزيد من خفض الانبعاثات من النفط والغاز، بحسب ما ذكره الناصر.

أمين عام أوبك» اختفاء الخام سيناريو لا يمكن تصوره

وفي هذا الصدد أطلق الأمين العام لمنظمة «أوبك « هيثم الغيص صفارة الإنذار لعالم بلا نفط حيث يتسائل هل فكرت يوماً كيف سيبدو العالم من دون نفط؟ يكفي تأمل حالة الفوضى والشلل التي ستصيب حياة البشر، فلن يتمكن الناس من الذهاب إلى العمل، ولن يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، إلى جانب قائمة طويلة من المنوعات.

فمع اختفاء النفط لن يكون هناك وقود طائرات أو بنزين أو ديزل، وستتقطع السبل بالسيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي والحافلات والشاحنات، وتتوقف الطائرات، والسكك الحديدية للشحن والركاب التي تعمل بالديزل، وستتعرض صناعة الشحن، التي تنقل البضائع والركاب للدمار.

لن يكون هناك أي فائدة من استدعاء خدمات الطوارئ، وستكون غالبية سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء وسيارات الشرطة ومروحيات الإنقاذ ومركبات الطوارئ الأخرى مُعطلة، كما ستختفي معظم الهواتف وأجهزة الكمبيوتر لأن مكوناتها البلاستيكية مشتقة من النفط، لذلك سيكون من الصعب العثور على طريقة للتواصل مع خدمات الطوارئ.

«ماذا لو اختفى النفط غداً؟»، سؤال طرحه الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص، في مقالة ناقش خلالها تبعات اختفاء الخام، وما إذا كان سيتغير العالم الذي نعرفه الآن.

وفقاً للمقالة المنشورة على موقع «أوبك»، فإنه إذا اختفى النفط، فستختفي معه المنتجات النفطية وهذا من شأنه أن يؤثر في إنتاج السيارات الكهربائية ومع تعطل سلاسل التوريد، فإن هيكل بطاريات الليثيوم أيضاً، إذ تتكون بطارية الليثيوم من أربعة أجزاء بها والفواصل عبارة عن أغشية دقيقة مسامية، مصنوعة عادةً من منتجات البولي إيثيلين أو البولي بروبيلين القائمة على النفط، وسيتوقف وجود المطاط الصناعي المشتق من النفط والمستخدم في إطارات السيارات والدراجات.

كذلك، سيتأثر إنتاج الغذاء فالعديد من المركبات الضرورية في الزراعة- الجرارات، وآلات جز العشب، والحصادات، والمكبسات، والرشاشات، والبذارات ستتوقف عن العمل، ولن تتوافر عبوات المواد الغذائية اللازمة للتخزين والحفظ، إذ يُستخدم الفحم البترولي، وهو منتج ثانوي في تكرير النفط، كمادة وسيطة في تصنيع الأسمدة الاصطناعية، والتي تُعتبر مهمة في زيادة إنتاجية المحاصيل، ومن المرجح أن يترتب على ذلك نقص الغذاء، بحسب الغيص.

توقف قطاع البناء

وتابع الغيص في مقاله «سيتوقف قطاع البناء، إذ ستتعطل المركبات التي تعمل بالديزل، وستظل الحفارات والجرافات والشاحنات القلابة والرافعات وخلاطات الأسمنت والبكرات الاهتزازية والرافعات المدمجة معطلة، ولن يكون من الممكن بناء منازل أو مبان جديدة أو إجراء أعمال صيانة حيوية لها».

الخدمات الصحية في كارثة

وأشار الأمين العام لـ«أوبك» إلى أنه «إذا اختفى النفط غداً، فسيكون الأمر كارثياً على الخدمات الصحية في كل مكان، وسيفتقر الموظفون إلى القدرة على الحركة، وستتقطع السبل بالإمدادات الأساسية»، مضيفاً «بعيداً من وسائل النقل، يُعد البترول مادة خام أساسية للأدوية والبلاستيك والإمدادات الطبية مثل قفازات اللاتكس، والأنابيب الطبية، والمحاقن الطبية، والمواد اللاصقة، وبعض الضمادات، والمطهرات، ومعقمات الأيدي، ومواد التنظيف، والأطراف الاصطناعية، وصمامات القلب الاصطناعية، وأقنعة الإنعاش، والسماعات الطبية، وماسحات التصوير بالرنين المغناطيسي، وأقلام الأنسولين، وأكياس الحقن، وتغليف الأدوية، وأقنعة الوجه، ومُعدات الحماية الشخصية مشتقة إلى حد كبير من المواد البترولية».

تأثر صناعة الطاقة المتجددة

وأوضح الغيص في مقاله أنه «إذا اختفى النفط، فستتأثر صناعة الطاقة المتجددة، وتختفي الألياف الزجاجية والبلاستيك اللازم لبناء معظم توربينات الرياح، ويختفي الإيثيلين المستخدم في إنتاج الألواح الشمسية، وستصبح معظم مركبات التعدين- الشاحنات الكبيرة وأجهزة الحفر الدوارة وأجهزة حفر الصخور اللازمة لاستخراج المعادن المهمة التي يعتمد عليها إنتاج محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية ومزارع الرياح والمركبات الكهربائية، معطلة».

ولفت إلى أنه «إذا اختفى النفط غداً، فستتأثر المنازل إلى درجة كبيرة لا يمكن التعرف إليها، وهناك احتمال أن تنهار بعض الأسطح إذا كان البيتومين مكوّناً رئيسياً لها، وستختفي المواد الأخرى المستخدمة في عزل المنازل، وإذا اعتمدت المنازل على زيت التدفئة، فلن تكون هناك تدفئة وستتأثر أرضيات المشمع والبلاط وطلاء الجدران تحديداً، ومن المرجح أن يتأثر إنتاج الأثاث والوسائد والسجاد والستائر والأطباق والأكواب المصنوعة من المنتجات المشتقة من النفط».

تحدي نظافة المنازل

«سيكون الحفاظ على نظافة المنازل تحدياً، إذا اختفى النفط حيث سيتأثر إنتاج منظفات الغسيل ومنظفات الأطباق عادة ما تكون مشتقة من المنتجات البترولية، والصابون، ومعجون الأسنان، وغسول اليد، ومزيل العرق، والشامبو، وكريم الحلاقة، والنظارات، والعدسات اللاصقة، والأمشاط، والفرش، التي تحتوي جميعها عادةً على منتجات مشتقة من البترول وسيكون الوصول إلى أي مكان أمراً صعباً، إذ سيختفي الإسفلت الذي يمهد الطرق وممرات المشاة» بحسب الغيص.

فقدان ملايين الوظائف

ويرى الغيص، «أنه إذا اختفى النفط غداً، فستُفقَد ملايين الوظائف، وتُستنزف عائدات الضرائب لبعض الدول، ويتقلص الإنتاج الصناعي، ويتقلص النمو الاقتصادي العالمي، وتتفاقم محنة الذين يعانون من فقر الطاقة، وهذه ليست القائمة الكاملة لكل ما يمكن أن يتأثر في العالم، في مثل هذا السيناريو الذي لا يمكن تصوره حتى الآن»، مضيفاً أنه على رغم كل هذه الحقائق ما زال هناك من ينادي «أوقفوا إنتاج النفط»، أو «لا تستثمرون في مشاريع النفط والغاز».

وتطرق مقال «الغيص»، إلى أن الجميع يريد أن يرى انخفاضاً في انبعاثات الغازات الدفيئة، ومنظمة «أوبك» تؤمن بالحلول التكنولوجية التي من المؤكد أن بإمكانها أن تلعب دوراً حيوياً، وأن الصناعة النفطية جادة في هذا الملف وقادرة على إحداث الفرق فيه.

وطالب الأمين العام لـ«أوبك» في مقاله، بضرورة الحرص على عدم تدمير الحاضر باسم الحفاظ على المستقبل، من المهم أن نفهم جميعاً الفوائد الهائلة التي يستمر النفط والمنتجات المشتقة منه في تقديمها للناس والدول في جميع أنحاء العالم.

تخبط وانفلات

وقال محللون نفطيون لـ«اندبندنت عربية» إن معدلات التحول العالمي في مجال الطاقة لا تزال دون المأمول، إذ تعاني حالاً من التخبط والانفلات في الوقت الراهن، لا سيما وسط الحرص على ضمان أمن الطاقة مع هيمنة الآثار المترتبة على حربي غزة وأوكرانيا.

وفي هذا الشأن، قال المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي إن العالم يفتقد الآن إلى رؤية موحدة وقناعة مشتركة لآليات التحول بعيداً من الوقود الأحفوري الذي يمثل أكثر من 80 في المئة من إنتاج الطاقة العالمي، فيظهر هذا جلياً في اختلاف وجهات النظر بين شركات الطاقة الأميركية التي تواصل زيادة إنتاج النفط ونظيرتها الأوروبية التي تسير في الاتجاه المعاكس.

وأشار الحرمي إلى أن بدائل الطاقة لا تزال مكلفة، إذ تصعب كلفة إنتاج النفط المنخفضة المنافسة على بدائل الطاقة الأخرى على المديين المتوسط والطويل الأجل، منوهاً بأنه من الضروري لأي مرحلة من مراحل الطاقة أن تأخذ دائماً في الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسة لنظام الطاقة تشمل أمن الإمدادات وفاتورة الطاقة للمستهلك وخفض الانبعاثات الكربونية.

انتكاسة واضحة

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمركز «كوروم للدراسات الاستراتيجية» في لندن طارق الرفاعي إن جهود العالم في تحول الطاقة تشهد انتكاسة واضحة حالياً ولعل أبرز الأمثلة على ذلك العودة للفحم في دول مثل ألمانيا من أجل ضمان أمن

الطاقة في البلاد، عقب انقطاع إمدادات الغاز الروسية التي كانت توفر نحو نصف حاجاتها من الغاز على خلفية الحرب الروسية- الأوكرانية، لتعكس بذلك سياسات أكبر اقتصاد في أوروبا «المتناقضة» في ما يتعلق بالتحول إلى الطاقة النظيفة.

وفي ديسمبر (كانون الأول) الماضي، توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول الاستخدام العالمي للفحم إلى مستوى قياسي في 2023 مع استمرار قوة الطلب في الاقتصادات الناشئة والنامية.

وأضافت الوكالة أنه من المرجح أن يرتفع الطلب على الفحم 1.4 في المئة في 2023 ليتجاوز 8.5 مليار طن للمرة الأولى، إذ من المتوقع أن ينمو الاستخدام في الهند بنسبة ثمانية في المئة وفي الصين بنسبة خمسة في المئة بسبب ارتفاع الطلب على الكهرباء وضعف إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وأوضح طارق الرفاعي أن العالم لا يزال غير قادر على الاستغناء عن الوقود الأحفوري، مع تزايد الاعتماد بصورة أكبر على الفحم والنفط، مشيراً إلى أن المسار الواضح يتطلب الاستمرار في الاعتماد على الطاقات التقليدية لفترة أطول بالتزمن مع ضخ استثمارات مستدامة في الطاقات البديلة.

كلفة مرتفعة

وفي السياق، قال المحلل النفطي خالد بودي إنه على رغم أن الاهتمام بالتحول إلى الطاقة المتجددة بدأ منذ نحو ثلاثة عقود ولكن حتى تاريخه لا تشكل سوى 10 في المئة تقريباً من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم وهذا البطء في التحول إلى الطاقة المتجددة سببه الكلفة المرتفعة للتحول إلى الطاقة المتجددة، مما يشكل عبئاً على الدول، خصوصاً النامية. لذلك هناك جهود حثيثة لخفض كلفة استخدام الطاقة المتجددة.

وأضاف أنه يمكن تسريع مسار عملية التحول إلى الطاقة المتجددة من خلال قيام الحكومات بتوفير الدعم المادي لاستخدام الطاقة المتجددة ومنح حوافز لاستخدام هذه الطاقة، مردفاً أنه في جميع الحالات من المتوقع أن تكون الطاقة الأحفورية مصدراً لمعظم الطاقة المستهلكة في العالم للعقود الأربعة إلى الخمسة المقبلة في الأقل.

وفي ما يتعلق بخفض الانبعاثات من النفط والغاز، قال أمين الناصر خلال كلمته إن «هناك تصورات غير واقعية للتخلص التدريجي من النفط والغاز، وعلينا أن نتخلى عن تلك التصورات المغلوطة، وبدلاً من ذلك، علينا استثمار هذه الموارد الثمينة بصورة ملائمة بما يعكس توقعات الطلب المتزايد عليها. كما يتعيّن علينا تكثيف جهودنا للحد من انبعاثات الكربون وتحسين كفاءة موارد الطاقة التقليدية بفاعلية وتقديم حلول منخفضة الكربون. وفي الوقت نفسه ينبغي تبنّي مصادر وتقنيات الطاقة الجديدة تدريجاً متى تسنى لها أن تكون جاهزة من حيث توافر بنياتها التحتية وقدرتها على المنافسة اقتصادياً».

البحث عن مخرج

إلى ذلك قال محلل أسواق النفط العالمية أحمد حسن كرم، إن الدول المستهلكة للنفط والصناعية تستثمر كثيراً في الطاقة النظيفة والمتجددة منذ فترة طويلة بحثاً عن مخرج لها من الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري، والحصول على بدائل في شأنها تنتج طاقة نظيفة تحافظ على البيئة وتكون بديلة للبترول إلا أن الوقود الأحفوري لا يزال المهيمن على مزيج الطاقة عالمياً.

وأضاف كرم، أن كل هذه الاستثمارات التي دفعت لوجود طاقة بديلة ما زالت بعيدة عن الوصول لهدفها الحقيقي، فما زال الوقود الأحفوري يستخدم في وسائل ليس فقط في إنتاج الكهرباء فما زالت البواخر والسيارات والطائرات تستخدم هذا الوقود، وما زالت المشتقات النفطية تستخدم في عديد من المنتجات المصنعة المستهلكة ولا بديل لها.

وأشار كرم إلى أن استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة هو أمر مهم للجميع، بخاصة للاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، إذ إن الاستثمار فيها أيضاً ضروري لسد النقص أو الحاجة المتبقية من الوقود الأحفوري، ولكن ليس تعويضه بشكل كامل.

وتابع كرم، «الجميع يعلم أن الدول النفطية قادرة على زيادة معدلات إنتاج النفط والغاز لسد الطلب المتزايد عليهما في العالم في المستقبل ولهذا أيضاً نرى كثيراً من المشاريع المستقبلية بهذا الخصوص. ولم نرَ أي تباطؤ في هذا الشأن إلا لفترات محددة تهدف لرفع اسعار النفط».

تأثير سلبي

وحول تأثير تحول الطاقة في المستهلكين، أضاف الناصر أنه «كما هو واضح، فإن الاستراتيجية الراهنة لتحول الطاقة تؤثر بصورة سلبية ومتزايدة في الأغلبية، ولا ينحصر تأثيرها في أقلية صغيرة. وأصبحت أصوات المستهلكين المتضررين حول العالم تعلو، ورسائلهم القوية تتضح على نحو لم يعُد بإمكان العالم تجاهله. نحن نعلم أن المهتمين بتحول الطاقة يريدون طاقة قليلة الانبعاثات، وهم محقون، لكن في المقابل هناك كثيرون يجدون صعوبة بالغة لتوفير أبسط حاجاتهم من الطاقة لمعيشتهم اليومية. كما أن أزمة الطاقة الأخيرة ذكّرت المهتمين بالتحول بأن استمرار الإمدادات الموثوقة غير مضمون، ومن المؤسف أن استراتيجية التحول الراهنة تتجاهل هذه الرسائل من المستهلكين، وتركز بصورة شبه حصرية على استبدال المواد الهيدروكربونية بالبدائل، وتركز على أنواع مصادر الطاقة الجديدة أكثر من التركيز على خفض الانبعاثات الكربونية».

وفي ما يتعلق بتوقعات الطلب على المواد الهيدروكربونية، أوضح الناصر أنه «على رغم أن استثمار العالم تجاوز 9.5 تريليون دولار في تحول الطاقة على مدى العقدين الماضيين، إلا أن البدائل لم تكن قادرة على أن تحل محل المواد الهيدروكربونية بمستوى كبير. وبينما يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط في النصف الثاني من هذا العام إلى أعلى مستوى غير

مسبوق على الإطلاق، يظل الغاز أيضاً دعامة أساسية للطاقة العالمية، إذ نما بنحو 70 في المئة منذ بداية القرن. وكل هذا النمو يعزز وجهة النظر التي ترى أن الوصول إلى ذروة النفط والغاز ليس محتملاً في المستقبل المنظور».

يشار إلى أن «أسبوع سيرا» فعالية سنوية تجمع القادة والوزراء ومسؤولي السياسة العامة والرؤساء التنفيذيين من جميع أنحاء العالم بهدف تبادل الرؤى والأفكار والحلول المبتكرة لتحديات الطاقة والمناخ والبيئة. ويجمع المؤتمر أكثر من 8000 ممثل لمجالات الطاقة والمرافق والسيارات والتصنيع والسياسة والمال والتقنية، ويضم أكثر من 1400 متحدث.

نواب أميركيون يفضحون تحيزات وكالة الطاقة الدولية ضد النفط والغاز.. خطاب رسمي

رجب عز الدين

الطاقة

شن أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب الأميركي هجومًا حادًا على تحيزات وكالة الطاقة الدولية ضد النفط والغاز والفحم في خطاب رسمي هو الأول من نوعه، حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه.

وحمل الخطاب المرسل بصورة رسمية بتاريخ 20 مارس/آذار 2024، إلى المدير التنفيذي للوكالة فاتح بيرول، نقدًا لاذعًا للتوقعات التي تصدرها الوكالة بشأن مستقبل مصادر الوقود الأحفوري، لا سيما الغاز.

واتهم النواب الموقعون على الخطاب، وكالة الطاقة الدولية بالانحراف عن مهمتها الأساسية المتمثلة في تعزيز أمن الطاقة وتحولها إلى منبر يعمل على تقويض أمن الطاقة خاصة خلال السنوات الأخيرة التي دأبت فيها الوكالة على إصدار تقارير تستهدف تثبيط الاستثمار الكافي في إمدادات الطاقة، وخاصة النفط والغاز والفحم.

ووجه الخطاب نقدًا لأساليب نمذجة الطاقة التي تعتمدها وكالة الطاقة، والتي لم تعد تزود صناع السياسات بتقييمات متوازنة لمقترحات الطاقة والمناخ، بل أصبحت بدلًا من ذلك مشجعة لتحول الطاقة، ما أفقدها الحياد المطلوب لصناع القرار.

وحتى وقت قريب كانت وكالة الطاقة الدولية مصدرًا قيمًا للمعلومات الجديرة بالثقة حول أمن أسواق النفط، كما عملت على توفير الآلية التي تمكن البلدان المستهلكة للنفط من الاستجابة بفعالية لأي نقص في المعروض، بحسب الخطاب.

تقارير الوكالة تضر بسمعتها وحيادها

توفر الوكالة توقعات الطاقة العالمية جزءًا من مهامها الدورية، لكن الملاحظ أن هذه التوقعات صارت ذات تأثير هائل في تشكيل الكيفية التي يرى بها العالم اتجاهات الطاقة المستقبلية.

وكان من المفترض أن يؤدي القائمون على الوكالة مهامهم في التوقعات الخاصة بأمن الطاقة بطريقة موضوعية، لكنهم فشلوا في الوفاء بهذه المسؤوليات، بحسب الأوصاف الواردة في الخطاب.

كما تعترف الوكالة بأنها صارت مهتمة بشكل أكبر ببناء أنظمة طاقة خالية من الانبعاثات لتحقيق الامتثال للأهداف المناخية المتفق عليها دوليًا.

وتشترك انتقادات النائبين مع انتقادات وجهها قبل 3 سنوات، وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، لتوقعات وكالة الطاقة الدولية أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، إلى حد وصفه سيناريوهات تحول الطاقة التي تتبناها بسيناريو الـ»لالا لاند»، في إشارة ساخرة إلى الخلل الواسع لمنهاجيات التحليل التي تتبناها الوكالة في توقعات الطلب على النفط والغاز.

ورغم اتفاق النواب الأميركيون على أهمية قضية تغير المناخ واستحقاق الاهتمام بها من قبل وكالة الطاقة الدولية، إلا أن التركيز المفرط على تحول الطاقة كان سببًا في دفع الوكالة للابتعاد عن تثقيف صناع السياسات بصورة موضوعية والتوجه نحو الترويج لأجندة لا تراعي إلا القليل من العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي وأمن الطاقة.

التقرير السنوي للوكالة محل شك

قال النواب في الخطاب الذي حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة، إنه لمن المؤسف أن تكون ملاحظة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأخيرة صحيحة، عندما وصف وكالة الطاقة الدولية بأنها أصبحت الذراع المسلح لتنفيذ اتفاقية باريس للمناخ عام 2015.

على سبيل المثال، تضمنت خريطة طريق الحياد الكربوني الصادرة عن وكالة الطاقة في مايو/آيار 2021، الكثير من الطموحات، لكنها افتقرت إلى تحليل عناصر أكثر أهمية بالنسبة لصناع السياسات حول العالم، وأبرزها التحليل الموضوعي لتدفقات الطاقة، وأنماط التجارة، والتأثيرات الأمنية، والآثار الاقتصادية، ما يقوض الثقة في الخريطة المستقبلية للوكالة ويضعف فائدتها.

كما عبر النواب الأميركيون عن خيبة أملهم إزاء موقف مماثل أحادي الجانب يمس التقرير السنوي لتوقعات الطاقة العالمية الذي تصدره وكالة الطاقة الدولية بصورة دورية، والذي أصبح موجهًا نحو وضع نماذج طموحة للغاية فيما يتعلق بذورة الطلب على مصادر الطاقة بحسب سيناريوهات خاصة على حساب سيناريوهات وتوقعات أخرى أكثر واقعية وموضوعية بحسب الخطاب.

تساؤلات حول فجوة التوقعات الضخمة مع أوبك

عدد الخطاب نماذج نقدية أخرى تؤكد افتقار تقارير الوكالة لعناصر تحليلية مهمة تضر بسمعتها وحيادها وتضعهما على المحك، مع كثرة استدلال الصحفيين وصناع السياسات باستنتاجتها المطالبة بوقف الاستثمار في مشروعات النفط والغاز الجديدة.

ووصف النواب في خطابهم، هذا الموقف المناهض للاستثمار في النفط والغاز بـ«المضلل والمثير للقلق» لمنظمة تأسست بغرض معالجة أمن أسواق الطاقة بالأساس، على حد تعبيرهم.

وأثنى الخطاب على نماذج الطاقة التحليلية الصادرة من عدة كيانات دولية محترمة، مثل إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ومعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان، ومنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وشركة النفط البريطانية بي بي، وشركة إكسون موبيل الأميركية.

وتشير توقعات سيناريوهات الحالة المرجعية لهذه المنظمات والشركات، إلى أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيتسمر في النمو حتى عام 2050، بنسب تتراوح بين 20% إلى 47% خلال المدة من 2020 إلى 2050.

بينما تشير توقعات سيناريو السياسات الحالية لوكالة الطاقة الدولية إلى نمو الطلب على الغاز بنسبة 4% فقط حتى عام 2050، أما سيناريو التعهدات المناخية المعلنة فيتوقع انخفاض حاد للطلب بنسبة 40% بحلول 2050، مع وصوله إلى ذروته بحلول عام 2030.

ولفتت هذه الفجوة في التوقعات انتباه نواب المجلسين، ما دفعهم إلى ذكرها في الخطاب المرسل إلى المدير التنفيذي للوكالة فاتح بيرول للرد عليها، إضافة إلى سلسلة واسعة من الأسئلة حول منهاجية عمل الوكالة ومصادر انفاقها وتمويل برامجها، وكم حصلت من الولايات المتحدة، وطريقة إعداد التوقعات ومدى السماح لأصحاب المصلحة بإبداء آرائهم وغيرها من الأسئلة التي مازالو ينتظرون من فاتح بيرول الإجابة عليها.

يشار إلى أن الموقعين على الخطاب الموجه لبيرول، هم رئيسة لجنة الطاقة والتجارة بمجلس النواب، كاثي مكموريس ردوجرز، وأحد أعضاء لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس الشيوخ جون باراسو.

أمين عام أوابك: مليارات البشر يحتاجون للنفط والغاز

أحمد بدر

الطاقة

دعا أمين عام أوابك المهندس جمال عيسى اللوغاني إلى ضرورة تكثيف وتعزيز الخطاب الإعلامي النفطي في الدول الأعضاء بالمنظمة، لتفنيد بعض المعلومات المغلوطة وغير الدقيقة عن صناعة النفط.

ولفت أمين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، في افتتاحية مجلة المنظمة، التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، إلى أنه لا يخفى على أحد أن التطورات الهائلة التي شهدها قطاع الإعلام خلال العقدين الماضيين، أثّرت في قطاع واسع من المتلقّين.

وأوضح أمين عام أوابك أنه مع التطورات الهائلة والمتسارعة التي شهدتها صناعة الطاقة العالمية، أصبحت هناك حاجة إلى تصحيح بعض المصطلحات المستجدة في الصناعة، وتعريفها تعريفًا دقيقًا، بما يتماشى مع سياسات وتوجهات الدول المنتجة والمصدرة للطاقة.

مصطلح تحول الطاقة

أشار أمين عام أوابك المهندس جمال عيسى اللوغاني، على سبيل المثال، إلى مصطلح «تحول الطاقة»، الذي يُروَّج له إعلاميًا، إذ يرى أن الدقة والتصحيح الواجب يقتضيان استعمال «تحولات الطاقة»، لأن ما يشكّل تحول الطاقة في أوروبا أو الولايات المتحدة، يختلف بشكل كبير في دول أخرى من العالم.

وأضاف: «تحولات الطاقة لها معنى مختلف تمامًا بالنسبة لمليارات البشر في الدول النامية، غير القادرين على الوصول إلى الكهرباء أو وسائل الطهي النظيفة»، وفق ما كتبه اللوغاني في عدد مجلة أوابك لشهر فبراير/شباط (2024).

وأكد أمين عام أوابك ضرورة التمييز بين الطموحات والتطبيق العملي، إذ إن تحولات الطاقة تتطلب مزيدًا من الوقت والجهد، بالإضافة إلى أن المستقبل المستدام للطاقة الذي يتطلع العالم إليه يتطلب تبنّي جميع مصادر وتقنيات الطاقة ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، وفق اللوغاني، هناك حاجة إلى إدراك أن لكل دولة مسارها الفريد باتجاه تحولات الطاقة، ويجب بناء مستقبل الطاقة على الحقائق العلمية التي لا جدال فيها أو حولها، وليس على اتجاهات «أيديولوجيات» تتباين

حولها وجهات النظر، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

لذلك، يرى أنه لا يجوز تصنيف المصادر الهيدروكربونية بصفتها مصادر طاقة سلبية، كما أنه عند مناقشة مستقبل التحولات في استهلاك الطاقة الأولية، يجب التأكيد على أن النفط والغاز يشكلان نسبة كبيرة من هذا الاستهلاك، ولا يمكن إقصاؤهما بأيّ حال من الأحوال من مزيج الطاقة العالمي، كما يروّجون.

وقال أمين عام أوابك: «الخطابات الواقعية والصريحة لوزراء الطاقة في الجلسات الوزارية لمؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر الذي عُقِد في قطر، تضمنت رسائل إعلامية واضحة المعالم، وأكدت أهمية الانتقال العادل والمتوازن والمستدام نحو طاقة منخفضة الكربون».

وأشاد بتأكيد وزراء الدول الأعضاء في المنظمة على أن هذه التحولات لا بد أن تأخذ بالحسبان التطورات التكنولوجية التي تمكّن من إنتاج طاقة نظيفة، إذ إن استغلال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله في عمليات إنتاج النفط والغاز، مع التحكم في انبعاثاتها ستعزز إمكان وصول العالم إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050».

وكان مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، قد اختتم أعماله في العاصمة القطرية الدوحة، في 12 ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي (2023)، إذ شهد مناقشات ورسائل مهمة، أكد الوزراء المشاركون من خلالها ضرورة الحفاظ على مختلف مصادر الطاقة.

وأشار البيان الختامي للمؤتمر، الذي نشرته منصة الطاقة المتخصصة بعد مشاركتها في أعماله، إلى مناقشة الموضوعات المتعلقة بتطورات أوضاع الطاقة دوليًا، وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي، وجهود الدول العربية لمواجهة تحديات تحولات الطاقة.

وتضمَّن البيان 7 توصيات تتعلق بقضايا الطاقة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة، ومصادر الطاقة العربية والعالمية، بجانب الصناعات النفطية، وإدارة الطلب على الطاقة عربيًا، والتطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة.

الاستثمار في إنتاج النفط

يقول أمين عام أوابك المهندس جمال عيسى اللوغاني، إن الاستثمار في إنتاج النفط لا يعني تجاهل التحول إلى الطاقة النظيفة، بل على العكس، يعني الاعتراف بحقيقة الحاجة إلى مزيج متنوع من الطاقة لضمان أمن الطاقة العالمي.

ولفت إلى أنه مع تصاعد تحديات تغير المناخ، يجب تأكيد عدم التخلّي عن مليارات البشر الذين يعتمدون على النفط والغاز لتلبية احتياجاتهم اليومية من الطاقة، كما يجب أن تأخذ سيناريوهات الحياد الكربوني المختلفة في الحسبان السياقات

الوطنية لكثير من دول العالم النامية.

وأضاف: «عندما يتعلق الأمر بالانبعاثات، يجب اعتماد مصطلح «الخفض التدريجي»، وليس «التخلص التدريجي»، نهجًا أكثر قابلية للتطبيق من الناحية العملية، إذ إن التخلص التدريجي يعني توقفًا كاملًا لبعض الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

لكن، وفق أمين عام أوابك، يعني الخفض التدريجي أن الصناعات يمكنها الحدّ من انبعاثات الغاز الضارة بطريقة تُجنّب حدوث أيّ اختلالات في الإنتاج، ومن ثم فإن هذا النهج المدروس يوفر فرصة أفضل لتحقيق الأهداف المطلوب دون مساس بالاقتصاد، وفق ما كتبه اللوغاني، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ووصف أمين عام أوابك المخاوف المتعلقة بوصول الطلب على النفط إلى ذروته بأنه «جدل عقيم» وتخمينات قائمة على افتراضات مسبقة، موضحًا أن الواقع هو أن الطلب على النفط سيواصل ارتفاعه، حسبما تشير بيانات منظمة أوبك.

وتابع: «سيزيد الطلب العالمي على النفط خلال العام ونصف العام القادمين، بنحو 5 ملايين برميل يوميًا، وهو ما يعدّ تحديًا لفكرة الذروة المتوقعة.. والتصدي لمثل هذه التحديات يتطلب نهجًا إعلاميًا أكثر قوة ودقة، لإرسال رسائل واضحة تحافظ على مصالح دول «أوابك» وتوقف تصنيف النفط والغاز بصفتهما مصادر طاقة سلبية».

"غاز" تعلن تلقيها خطابا من وزارة الطاقة بتعديل سعر تعرفة خدمة الغاز

مال

أعلنت شركة توزيع الغاز الطبيعي عن تلقيها خطاب من وزارة الطاقة بشأن تعديل أسعار تعرفة الخدمة للغاز الطبيعي لتصبح 1,20 ريال لكل مليون وحدة حرارية بريطانية تضاف إلى السعر المحلي بزيادة قدرها 4,58%. اعتباراً من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية.

وأشارت إلى أن التعديلات الحالية سيكون لها اثر مالي إيجابي في زيادة أرباح الشركة خلال الفترة القادمة.

شكراً